الجمهورية التـونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للدراسات
والتشريع الجبائي
إب

1813

12 ديسمبر 2012

من وزير المالية

إلى

الموضوع: إبداء الرأي حول مشروع اتفاقية مع اليابان لإنجاز مشروع التخطيط الإستراتيجي لولايات الجنوب

المرجـــع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 19 نوفمبر 2012

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن لمشروع اتفاقية سيتم إمضاؤها بين وزارة التنمية الجهوية والتخطيط والوكالة ، تتعلق بإنجاز مشروع للتخطيط الإستراتيجي لولايات الجنوب، طالبين إبداء الرأي حول مشروع الاتفاقية المذكورة، يشرفني إعلامكم بما يلي:

تضمن العنوان III من مشروع الاتفاقية المذكورة امتيازات جبائية تتمثل في منح خبراء الوكالة « » الامتيازات والإعفاءات التي تمنحها البلاد التونسية لغيرهم من المتعاونين من البلدان الأخرى أو التابعين لمنظمات دولية ينجزون مهام مماثلة بتونس ودون أن تتعارض هذه الامتيازات مع تلك الممنوحة في إطار الملحق عدد2 لتبادل الرسائل المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة اليابان بتاريخ 9جويلية 1988.

في هذا الإطار، تجدر الملاحظة أنه يمكن الموافقة على منح الامتيازات المذكورة لخبراء الوكالة ، « » فقط إذا كانت لهم صفة موظفين لدى الوكالة المذكورة وذلك طبقا لما ينصّ عليه الملحق عدد2 لتبادل الرسائل المبرم بين تونس واليابان المذكور أعلاه. وفي خلاف ذلك، أي إذا تعلق الأمر بخبراء مستقلين، فإنه لا يمكن منح الإعفاءات

المذكورة حيث يبقى المعنيون بالأمر خاضعين للضريبة بتونس بعنوان المداخيل التي يحققونها بها ومع مراعاة أحكام اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي المبرمة مع بلدان إقامتهم.

والسّـــلام
عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي